قدم في كتاب رؤيته الاستراتيجية لتنمية قطاع السياحة

د/الحاوري: الإمكانات السياحية الفريدة والمتنوعة تسهم في جعل اليمن مصدر جذب للحركة السياحية

□ .. يعد قطاع السياحة في اليمن أحد القطاعات الواعدة والتي تعول عليها الحكومة في الاسهام الفاعل في إنعاش الاقتصاد حيث أن هذا القطاع غني بالامكانات السياحية الكبيرة والمتجددة ، ومقومات الجذب السياحي الفريد.

ويؤكد الدكتور محمد احمد الحاوري استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة صنعاء أن هذه المقومات والامكانات قد تسهم في جعل اليمن مصدر جذب كبير للحركة السياحية ومقصدا سياحيا مفضلا للسياح من مختلف دول العالم لاسيما وأن اليمن مهد الحضارات الانسانية وفيها ومنها بزغ فجر بعض الحضارات القديمة.

كتب/علي البشيري

□ .. يعد قطاع السياحة في اليمن أحد القطاعات الواعدة والتي تعول عليها الحكومة في الاسهام الفاعل في إنعاش الاقتصاد حيث أن هذا القطاع غني بالامكانات السياحية الكبيرة والمتجددة ، ومقومات الجذب السياحي الفريد.

ويؤكد الدكتور محمد احمد الحاوري استاذ الاقتصاد المساعد بجامعة صنعاء أن هذه المقومات والامكانات قد تسهم في جعل اليمن مصدر جذب كبير للحركة السياحية ومقصدا سياحيا مفضلا للسياح من مختلف دول العالم لاسيما وأن اليمن مهد الحضارات الانسانية وفيها ومنها بزغ فجر بعض الحضارات القديمة.

الدكتور الحاوري الذي يعد من أبرز خبراء الاقتصاد في بلادنا أصدر كتابا عن (الرؤية الاستراتيجية لتنمية قطاع السياحة) محتويا على العديد من الموضوعات المتعلقة بالوضع الراهن للقطاع السياحي والإمكانات السياحية في مجالات السياحة التاريخية والثقافية وسياحة الشواطئ والأسماك والسياحة العلاجية والبيئية والصحراوية وسياحة الجبال والتسلق ، والاتجاهات لاستراتيجية تنمية قطاع السياحة.

الكتاب الذي يقع في ٥٩ صفحة من القطع المتوسط الصادر عن مجلة دراسات اقتصادية أكد أن اليمن يمتلك موروثا حضاريا وثقافيا معتبرا يشتمل على المعالم التاريخية والحضارية للحضارات القديمة التي اشتهرت بها اليمن منذ آلاف السنين كحضارة سبأ ومعين وحمير وغيرها .. وكذلك فنون العمارة التي تفردت بها اليمن عالميا كالمدن التاريخية وناطحات السحاب تشهد على عظمة تلك المعالم التاريخية في صنعاء وشبام وزبيد وجبلة وتريم فضلا عن سد مأرب الذي شيده اليمنيون في القرن الخامس قبل الميلاد بالإضافة إلى المساجد التي لاحصر لها والتي يرجع تاريخها إلى عصر النبوة في صنعاء وجبلة والجند بتعز ، وكذلك المخطوطات والمكتبات التاريخية.

هذه الإمكانات الفريدة وقاعدة الموارد الواسعة وفقا لمؤلف الكتاب الدكتور محمد احمد الحاوري تمثل نقاط ارتكاز وعناصر قوة تكسب قطاع السياحة ميزة مطلقة في أسواق السياحة الدولية القديمة على نحو يمكن اليمن من تقديم منتج سياحي متنوع وساحر لكل السياح الذين لديهم اهتمام بالفن المعماري والتعرف على الثقافات ومعالم الحضارات الغابرة فضلا عن التراث القديم من عادات وتقاليد وصناعات حرفية.

واستعرض الكتاب الإمكانات السياحية في مجال سياحة الشواطئ والتي يصل امتدادها إلى أكثر من ٢٥٠٠ كم على البحر الأحمر وساحل المحيط الهندي وخليج عدن والتي تعد مواقع مثالية لأشكال مختلفة ومتنوعة من الرياضة المائية ونشاطات الغوص والاستمتاع بالسياحة ، كما تمتاز تلك الشواطئ والجزر بخصائص طبيعية متفردة ، فهي تضم تشكيلة هائلة من مختلف أنواع الطير والنباتات والأحياء البحرية النادرة . مشيرا إلى أن هناك أكثر من مائة موقع سياحي قابلة لسياحة الغوص في محافظات متعددة.

وتطرق الكتاب إلى الامكانات السياحية في مجال السياحة العلاجية والمتمثلة في الينابيع والحمامات الطبيعية والمعدنية والكبريتية والبخارية الحارة والباردة والتي تشتمل على عناصر شفائية مثل أملاح الحديد والكبريت واليود والماء المحتوي لعناصر القار ويصل تقديرها إلى أكثر من ٥٠ حماما منتشرة في مناطق مختلفة.

ويربط الكاتب بين نمو وتطور السياحة العلاجية بمدى تطوير مواقع تلك الينابيع المائية وتهيئتها للاستخدام وتوفير البنية الأساسية اللازمة من غرف للاستشفاء والاستجمام وصلات للاستراحة وأماكن للإيواء فضلا عن الخدمات الأخرى كالكهرباء والمواصلات..

وأشار الدكتور الحاوري إلى أن هناك امكانات سياحية كبيرة في مجال سياحة الجبال والتسلق ، وتتنوع هذه الامكانات فهناك سلسلة الجبال الخضراء المرتفعة الموازية للشريط الساحلي الغربي والجنوبي وكذلك الهضبة الوسطى والداخلية والتي يمكن أن يمارس فيها أنواع من الرياضة كالسير على الأقدام وتسلق الجبال والتمتع بمناظر الطبيعة الخضراء الخلابة والمدرجات الزراعية الجبلية والقرى المعلقة والكهوف الصخرية وكل هذه إمكانات سياحية واعدة تشكل في مجموعها منتجا سياحيا متميزا يجذب السياح الأجانب المهتمين.

وأشار الكتاب إلى الامكانات السياحية في مجال سياحة الشباب وكذا الإمكانات السياحية في مجال السياحة البيئية والصحراوية والتي تعد أداة فعالة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية مشيرا إلى أن الاهتمام بهذا النمط السياحي بدأ في اليمن منذ عام ١٩٩٥م حينما أدرجت السياحة البيئية ضمن أولويات الخطط الوطنية لحماية البيئة التي أعدها مجلس حماية البيئة ، إذ أن ثمة اتجاها لدى بعض السياح نحو ترك السياحة التقليدية والتوجه نحو السياحة التي تربطهم بالطبيعة والثقافة والسفر إلى مناطق مازالت بكرا لم يصلها التمدن المشوه ولم تلحقها أضرار بيئية.

كما أن هناك عددا من المناطق الصالحة للسياحة البيئية والصحراوية منها الامتداد الطويل للساحل من بلحاف حتى بروم من مواقع بحرية ومستوطنات صغيرة ، والتنوع الحيوي لارخبيل سقطرى ، مارب، رملة السبعتين، عتق ، شبوة القديمة، سيئون، مارب سيئون.

ويشير الدكتور الحاوري: إلى اهتمام الدولة بالبنية الأساسية المرتبطة بالسياحة خلال العقود الثلاثة الماضية غير أنه يؤكد على أهمية استكمال المرافق والبنى التحتية المرتبطة بالنشاط السياحي.

ويرى أنه رغم تزايد حجم الاستثمار السياحي إلا أن التوسع في المنشآت السياحية لم يكن مخططا على نحو يراعي أو يدرس توزيع تلك المنشآت على المحافظات بحسب الاحتياج الحقيقي وعلى ضوء ما تتطلبه عملية تطوير القطاع السياحي إذ غلب طابع الاستثمار السياحي صفة العشوائية والتركيز حيثما توجد الخدمات العامة والبنية الأساسية.

ووفقا للكتاب فإن حجم الطاقة الإيوائية (الفندقية في عام ١٩٩٩م قد بلغ ٣٢١ فندقا من مختلف المستويات والتصنيفات الفندقية وبطاقة إيوائية ٨٧٥٤ غرفة أي ما يساوي ١٨٢٤٠ سريرا بالإضافة إلى ٣ قرى سياحية و٣ استراحات.

مشيرا إلى أن الزيادة في عدد الفنادق قد اقتصرت على الفنادق ذات التصنيف نجمة واحدة ونجمتين وثلاثة نجوم وأربعة نجوم وهي في الغالب تلبي الطلب المحلي وحركة التنقلات للأفراد والتجار في المدن الرئيسية ، أما الفنادق ذات خمسة نجوم فلم تشهد أية زيادة تذكر رغم أهميتها وارتفاع الطلب عليها من جانب السياح الأجانب.

وفيما يتعلق باستراتيجية قطاع السياحة يرى الدكتور الحاوري أن بناء رؤية استراتيجية شاملة لتنمية قطاع السياحة يتطلب ضرورة الأخذ في الاعتبار كل العوامل والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقطاع السياحة وكذا مستوى التنمية الاقتصادية والامكانات السياحية والاقتصادية المتاحة والكامنة ، والاتجاه العالمي للطلب على السياحة وفرص النمو المحتملة والتحديات القائمة ومجمل الظروف والمعطيات المحلية والدولية ذات العلاقة بموضوع السياحة ، كل ذلك في إطار منظومة متكاملة من الأهداف والاجراءات والسياسات والأفق الزمني مشيرا إلى أن صناعة السياحة شديدة الحساسية وسريعة التأثر بالمتغيرات والأحداث المحلية والعالمية وحتى تقلبات الطقس.

ويؤكد الدكتور الحاوري أن النهوض الشامل لقطاع السياحة إنما يأتي متصلا ومتواكبا في إطار التنمية الشاملة والنهوض الاقتصادي العام والتطور الحضاري بكل أبعاده ومكوناته .. وتقوم هذه الرؤية على أساس محاولة تطويع وتوجيه سلوك المتغيرات الاقتصادية والسياسية ذات العلاقة من بنية أساسية ومنشآت وخدمات عامة وإصلاحات اقتصادية وأوضاع سياسية وأمنية خلال الأفق الزمني المحدد بـ٢٥ عاما بما يخدم وينشط ويجعل من السياحة أحد القطاعات الرئيسية المحركة للنمو الاقتصادي والمحفز للقطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تؤدي إلى خلق قيمة مضافة وتولد تيارا متدفقا من العائدات السياحية المنظمة على نحو يصبح فيه مورد السياحة بديلا كاملا للنفط أو يفوق إذا ما تعرض للنضوب أو انحدرت أسعاره نحو الانخفاض وبالتالي يكون ضمانة حقيقية لاستدامة التنمية الاقتصادية واضطراء النمو الاقتصادي.

وتتلخص الأهداف العامة والرئيسية للرؤية الاستراتيجية لتطوير قطاع السياحة في الوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها تنمية الامكانات السياحية وزيادة طاقته الانتاجية ليكون قطاعا رئيسيا ومحركا للتنمية الاقتصادية وزيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي من العائدات السياحية وتوسيع نطاق الاستثمار السياحي جغرافيا وكميا وخلق فرص عمل جديدة وتوسيع نطاقها وتعزيز التنمية الاجتماعية المستدامة والمتواصلة وتكامل التنمية في مختلف المناطق وزيادة القيمة المضافة لقطاع السياحة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وإحياء الصناعات الحرفية واليدوية والتقليدية وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية وآليات صناعة السياحة ودعم وزيادة موارد الخزينة العامة للدولة وتعزيز موقف ميزان المدفوعات ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد والحد من الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية ورفع مستوى معيشة السكان في المناطق الريفية وحماية المعالم التاريخية والثقافية والطراز المعماري الفريد.

ووفقا للكتاب فإن الاتجاهات العامة لاستراتيجية تنمية قطاع السياحة تركز على تنمية عناصر الجذب السياحي وتعزيز الحفاظ على المعالم التاريخية والثقافية والطراز المعماري والفني وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال السياحة واستكمال البنية الأساسية المرتبطة بالسياحة وتنويع وتحسين جودة المنتج السياحي وتنمية الاتجاهات الجديدة (غير التقليدية) للسياحة وتوسيع وتطوير النشاط السياحي في المدن الرئيسية وتنمية وتشجيع السياحة الداخلية والشراكة الفاعلة لقوى المجتمع المحلية في التنمية السياحية.

ويؤكد الدكتور الحاوري على أهمية الاستغلال الجيد للموارد والامكانات السياحية وحسن عرضها وتسويقها وإبراز عناصر التفرد والتميز للنتج السياحي على نحو يسحر السائح ويستميله ويلبي فضول تطلعاته وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى نمو مضطردا في أعداد السياح القادمين إلى اليمن.

ويرى أن عرض وتسويق المنتج السياحي اليمني في الأسواق الدولية بكل عناصر الإثارة والجذب والاستمالة يجب أن يكون في إطار تقديم اليمن إلى المجتمع الدولي وإلى أسواق السياحة كبلد حضاري يفيض بالرخاء والاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي، والمعطيات الاقتصادية المواتية وأحوال الاستثمار المحفزة على النمو والتوجه الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق الجاذب للاستثمار الأجنبي ورؤوس الأموال الدولية كل ذلك جنبا إلى جنب مع التوجهات السياسية والديمقراطية للبلد القائمة على التعدد السياسي والإنفتاح على المجتمع الدولي واحترام حقوق الانسان.

ويشدد على أهمية الترويج السياحي في الأسواق الخارجية وبما من شأنه التعريف بالمنتج السياحي وتقديم صورة حقيقية وحية عن اليمن كبلد سياحي وتنمية العلاقات والروابط السياحية مع المنظمات والأجهزة السياحية المماثلة على المستوى الدولي والاقليمي بهدف إشراك بلادنا في برامجها ومعارضها السياحية.

وطرحت الرئاسة ثلاثة اتجاهات واحتمالات لنمو السياحة والعائدات السياحية خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة في الاحتمال الأول يتوقع زيادة الطلب السياحي الخارجي على اليمن بمعدل ١٠٪ سنويا وفق الاستراتيجية الكلية للدولة ٢٠٠٠-٢٠٢٥م وبالتالي فإن العائدات السياحية قد تصل إلى ملياري دولار في عام ٢٠٢٥م ، بينما يتوقع الاحتمال الثاني نمو قطاع السياحة بنحو ٧٪ وبعائدات متوقعة تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار بينما يصل النمو في الاحتمال الثالث ٥٪ وبعائدات متوقعة تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار.

ويؤكد الدكتور الحاوري: على الاهتمام بالجانب القيمي والاخلاقي في التنمية السياحية وذلك من خلال إخراج المنتج السياحي وتقديمه للسائح في ثوب أخلاقي شيق ونظيف ابتداء من دخول السائح إلى اليمن ونزوله الفندق وتنقله في المواقع السياحية وأثناء تجواله في الأسواق ، ويعكس هذا المنتج السياحي نمطا متميزا من السياحة يكسبها طبيعة خاصة وعناصر جذب فريدة على نحو يبرز خصائص اليمن وحضارته وسلوكه الراقي وتعامله الصادق وروح التسامح ، إذ لا يطبع في ذهن السائح عند زيارته لأي بلد كان إلا أخلاق المجتمع والتعامل الطيب مع الأفراد الذين تعامل معهم أثناء رحلته السياحية واليمن وهي الأرض الطيبة الموصوفة في القرآن الكريم.. وأفراد المجتمع وهم أهل الحكمة والإيمان كما وصفهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يتوارثون مجموعة صفات العراقة والشهامة والكرم واحترام الأجنبي (الضيف) وهم بذلك يقدمون نموذجا حضاريا يمتد من قديم الزمان ولايزال إلى اليوم يمثل مكونا أساسيا في ثقافة المجتمع وبيئة ونمط تعامله مؤكدا على أهمية اختيار المرشدين السياحيين وموظفي المواقع السياحية من ذوي الثقة والمعرفة العميقة بتاريخ اليمن قديما وحديثا إلى جانب التميز في التعامل المنضبط والراقي.

مشددا على أن لا يرافق السياحة بعض الأنشطةالمحرمة شرعا ودستورا إذ من غير المتصور على الاطلاق أن المجتمع اليمني يقبل أن تنتعش السياحة فيه على حساب عقيدته وأخلاقه.

وخلصت الدراسة إلى أن نمو قطاع السياحة مرهون بدرجة أساسية بحجم الإنجازات على صعيد البنى الأساسية الداعمة لقطاع السياحة وحجم ما تقوم به من تسهيلات للقطاع الخاص وعلى تحسين أداء الاقتصاد بشكل عام فضلا عن وجود مناخ سياسي وأمني مستقر.

• التأكيد على أهمية الاستغلال الجيد للموارد والإمكانات السياحية وحسن عرضها وتسويقها في الأسواق الخارجية

• ملياري دولار حجم العائدات المتوقعة في عام ٢٠٢٥م